التعليم العالي بالأرقام..

60.7 ألـــف طالـــب و82.5% بحرينيـــون

15.3% نمـوا فـي أعـداد الطلبـة خـلال عـام

كتبت: أمل الحامد

كشفت أحدث الإحصائيات الرسمية لمجلس التعليم العالي أن إجمالي عدد الطلبة المسجلين في مؤسسات التعليم العالي الحكومية والخاصة خلال العام الدراسي 2026–2025 بلغ 60 ألفاً و723 طالباً وطالبة، مسجلاً زيادة قدرها 8049 طالباً وطالبة خلال عام واحد، وبنسبة نمو بلغت 15.3%، مقارنة بـ52 ألفاً و674 طالباً وطالبة في العام الدراسي 2025–2024.

وأوضحت الإحصائيات المنشورة عبر بوابة البحرين للبيانات المفتوحة أن عدد الطلبة المسجلين في مؤسسات التعليم العالي الحكومية بلغ 41 ألفاً و824 طالباً وطالبة خلال العام الدراسي 2026–2025، بزيادة قدرها 5433 طالباً وطالبة، مقارنة بـ36 ألفاً و391 طالباً وطالبة في العام الدراسي السابق.

في المقابل، بلغ عدد الطلبة المسجلين في مؤسسات التعليم العالي الخاصة 18 ألفاً و899 طالباً وطالبة، بزيادة قدرها 2616 طالباً وطالبة، مقارنة بـ16 ألفاً و283 طالباً وطالبة في العام الدراسي 2025–2024.

19 مؤسسة.. و85.5% مـن الطلبة في برامـج البكالوريوس

76.3% من الطلبة البحرينيين في المؤسسات الحكومية

واستحوذ الطلبة البحرينيون على النسبة الأكبر من إجمالي الطلبة المسجلين في مؤسسات التعليم العالي الحكومية والخاصة، بنسبة 82.5%، وبعدد بلغ 50 ألفاً و97 طالباً وطالبة، يليهم الطلبة السعوديون بنسبة 8.99%، بواقع 5461 طالباً وطالبة، ثم الطلبة غير الخليجيين بنسبة 6.16%، بواقع 3739 طالباً وطالبة.

وبلغت نسبة الطلبة الكويتيين 1.88%، بواقع 1144 طالباً وطالبة، إضافة إلى 256 طالباً وطالبة من سلطنة عُمان، و15 طالباً وطالبة من دولة قطر، و11 طالباً وطالبة من دولة الإمارات العربية المتحدة.

وأظهرت الإحصائيات أن 76.3% من الطلبة البحرينيين مسجلون في مؤسسات التعليم العالي الحكومية، بواقع 38 ألفاً و210 طلاب وطالبات، فيما يدرس 23.7% منهم في مؤسسات التعليم العالي الخاصة، بواقع 11 ألفاً و887 طالباً وطالبة.

53.9% من طلبة التعليم العالي إناث

وبحسب نوع البرنامج الأكاديمي، بلغ عدد الطلبة المسجلين في برامج البكالوريوس أو ما يعادلها 51 ألفاً و920 طالباً وطالبة، بما يمثل 85.5% من إجمالي الطلبة، يليهم طلبة برامج الماجستير أو ما يعادلها بواقع 4625 طالباً وطالبة، بنسبة 7.6%، ثم برامج التعليم العالي قصيرة الأمد «الدبلوم» بواقع 3578 طالباً وطالبة، بنسبة 5.9%، وأخيراً برامج الدكتوراه أو ما يعادلها بواقع 600 طالب وطالبة، بنسبة 1%.

وسجلت برامج البكالوريوس أو ما يعادلها أعلى زيادة خلال عام، بواقع 6271 طالباً وطالبة، فيما ارتفع عدد طلبة برامج الماجستير أو ما يعادلها بمقدار 1155 طالباً وطالبة، وبرامج التعليم العالي قصيرة الأمد «الدبلوم» بمقدار 442 طالباً وطالبة، وبرامج الدكتوراه أو ما يعادلها بمقدار 181 طالباً وطالبة.

ورصدت «أخبار الخليج» أن العدد الأكبر من الطلبة المسجلين يتركز في برامج البكالوريوس أو ما يعادلها بالقطاع الحكومي، بواقع 36 ألفاً و825 طالباً وطالبة، يليهم طلبة البرنامج ذاته في القطاع الخاص بواقع 15 ألفاً و95 طالباً وطالبة.

وجاء طلبة برامج التعليم العالي قصيرة الأمد «الدبلوم» في القطاع الحكومي في المرتبة التالية بواقع 3345 طالباً وطالبة، ثم طلبة برامج الماجستير أو ما يعادلها في القطاع الخاص بواقع 3278 طالباً وطالبة، يليهم طلبة البرنامج ذاته في القطاع الحكومي بواقع 1347 طالباً وطالبة، ثم طلبة الدكتوراه أو ما يعادلها في القطاع الحكومي بواقع 307 طلاب، و293 طالباً في القطاع الخاص، وأخيراً طلبة برامج الدبلوم في القطاع الخاص بواقع 233 طالباً وطالبة.

وبحسب النوع الاجتماعي، شكلت الطالبات 53.9% من إجمالي الطلبة المسجلين، بواقع 32 ألفاً و752 طالبة، مقابل 46.1% للطلاب، بواقع 27 ألفاً و971 طالباً.

الأعمال والإدارة والقانون تتصدر مجالات الدراسة

وعلى صعيد مجالات الدراسة، تصدر مجال الأعمال والإدارة والقانون قائمة المجالات الأكثر استقطاباً للطلبة في القطاعين الحكومي والخاص، مستحوذاً على 37.2% من إجمالي الطلبة، بواقع 22 ألفاً و587 طالباً وطالبة.

وجاء مجال الهندسة والتصنيع والبناء ثانياً بنسبة 14.7%، بواقع 8910 طلاب وطالبات، يليه مجال تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات بنسبة 14.5%، بواقع 8814 طالباً وطالبة، ثم الفنون والعلوم الإنسانية بنسبة 9.8%، بواقع 5958 طالباً وطالبة، والصحة والرفاه بنسبة 9%، بواقع 5477 طالباً وطالبة.

كما بلغت نسبة الطلبة في البرامج غير المعروفة أو غير المحددة 4.36%، بواقع 2649 طالباً وطالبة، والعلوم الطبيعية والرياضيات والإحصاء 3.9%، بواقع 2364 طالباً وطالبة، والعلوم الاجتماعية والصحافة والإعلام 3.2%، بواقع 1924 طالباً وطالبة، والتعليم 2%، بواقع 1216 طالباً وطالبة، والخدمات 1.4%، بواقع 824 طالباً وطالبة.

ولم تسجل الإحصائيات أي طالب في مجالات الزراعة والحراجة ومصائد الأسماك والبيطرة.

العاصمة تتصدر المحافظات في عدد مؤسسات التعليم العالي

وبلغ عدد مؤسسات التعليم العالي في المملكة خلال العام الدراسي 2026–2025، في القطاعين الحكومي والخاص، 19 مؤسسة، منها 15 مؤسسة خاصة، بنسبة 78.9%، و4 مؤسسات حكومية، بنسبة 21.1%.

وتصدرت محافظة العاصمة توزيع مؤسسات التعليم العالي بواقع 7 مؤسسات، بنسبة 36.8%، تلتها المحافظة الجنوبية بـ6 مؤسسات، بنسبة 31.6%، ثم المحافظة الشمالية بـ5 مؤسسات، بنسبة 26.3%، وأخيراً محافظة المحرق بمؤسسة واحدة، بنسبة 5.3%.

وبحسب القطاع، توزعت المؤسسات بواقع 6 مؤسسات خاصة في محافظة العاصمة، و5 مؤسسات خاصة في المحافظة الشمالية، و3 مؤسسات حكومية و3 مؤسسات خاصة في المحافظة الجنوبية، إضافة إلى مؤسسة حكومية واحدة في محافظة العاصمة، ومؤسسة خاصة واحدة في محافظة المحرق.

وبحسب نوع المؤسسة وقطاعها، بلغ عدد الجامعات 14 جامعة، منها 12 جامعة خاصة وجامعتان حكوميتان، فيما بلغ عدد الكليات 4 كليات، مناصفة بين القطاعين الحكومي والخاص، إضافة إلى معهد خاص واحد.

67 %من أعضاء هيئة التدريس في القطاع الحكومي.

وبلغ عدد أعضاء هيئة التدريس في مؤسسات التعليم العالي الحكومية والخاصة خلال العام الدراسي 2026–2025 نحو 2577 عضواً، استحوذ القطاع الحكومي على 67% منهم، بواقع 1727 عضواً، مقابل 33% في القطاع الخاص، بواقع 850 عضواً.

وبحسب النوع الاجتماعي، شكل الذكور 55.8% من إجمالي أعضاء هيئة التدريس، بواقع 1437 عضواً، مقابل 44.2% للإناث، بواقع 1140 عضوة.

كما بلغ معدل الطلبة إلى أعضاء هيئة التدريس في مؤسسات التعليم العالي الحكومية والخاصة 23.56 طالباً لكل مدرس، بواقع 24.22 طالباً لكل مدرس في المؤسسات الحكومية، مقابل 22.23 طالباً لكل مدرس في المؤسسات الخاصة.

وبحسب النوع الاجتماعي، بلغ معدل الطلبة إلى المدرسين بين الإناث 28.73 طالبة لكل مدرس، مقابل 19.46 طالباً لكل مدرس بين الذكور.

مجلس بلدي الشمالية يعزز التعاون مع هيئة الحكومة الإلكترونية في مجال التوعية بالخدمات الحكومية الرقمية

نظم مجلس بلدي المنطقة الشمالية، بالتعاون مع هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية، محاضرة توعوية بعنوان «مبادرات التحول الرقمي.. نحو خدمات حكومية أسهل وأسرع»، وذلك في إطار حرص المجلس على مواكبة التطورات المتسارعة في مجال تقنية المعلومات والاتصالات، وتعزيز الوعي بالخدمات والحلول الرقمية الحكومية، والتعريف بالقنوات الرقمية المتاحة وسبل الاستفادة منها بما يسهم في تسهيل وصول أفراد المجتمع إلى الخدمات الحكومية.

وأدار اللقاء رئيس المجلس البلدي الدكتور سيد شبر إبراهيم الوداعي، الذي أكد في مستهل كلمته أهمية مواكبة مسيرة التحول الرقمي والتفاعل مع المتغيرات التكنولوجية المتسارعة، بما يسهم في تطوير بيئة العمل والارتقاء بمستوى الخدمات الحكومية المقدمة للمواطنين والمقيمين.

واستعرضت هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية خلال المحاضرة الدور الحيوي الذي تضطلع به في دعم مسيرة التحول الرقمي بمملكة البحرين، باعتبارها الجهة الحكومية المعنية بالتحول الرقمي للخدمات الحكومية، وإدارة شبكة البيانات، وحوكمة تقنية المعلومات في القطاع الحكومي، إلى جانب تنفيذ الإحصاءات الوطنية وإدارة السجل السكاني بالمملكة.

وتطرقت المُحاضرة إلى جهود الهيئة في مجال التوعية بالخدمات الحكومية الرقمية، باعتبارها إحدى الوسائل التي تسهم في تعريف أفراد المجتمع بالخدمات والقنوات الرقمية المتاحة، والتواصل معهم بشكل مباشر للاستماع إلى استفساراتهم وملاحظاتهم، وتوضيح آليات الاستفادة منها، بما يدعم تمكينهم من الوصول إلى الخدمات الحكومية الرقمية والاستفادة منها بسهولة ويسر.

كما تناولت المُحاضرة كذلك عددا من القنوات التي توفرها الهيئة، في مقدمتها البوابة الوطنية للمستخدمين (bahrain.bh) باعتبارها القناة الرئيسية للوصول إلى الخدمات الإلكترونية الحكومية، إلى جانب تطبيق حكومتي (My-Gov) الذي يتيح للمستخدمين الوصول إلى مجموعة واسعة من الخدمات والمعلومات الحكومية عبر منصة رقمية موحدة، كما تم استعراض متجر تطبيقات الحكومة الإلكترونية الذي يوفر مجموعة من التطبيقات الحكومية الرئيسية والتطبيقات الداعمة، فضلًا عن مركز الخدمة الذاتية في مدينة عيسى، الذي يتضمن أجهزة الخدمة الذاتية التي تتيح إنجاز عدد من الخدمات على مدار الساعة طوال أيام الأسبوع.

كما تعرف الحضور على مركز خدمة العملاء «عن بعد»، وما يقدمه من دعم وإرشاد للمستخدمين الذين يواجهون تحديات في استخدام القنوات الرقمية، ومساعدتهم على إتمام خطوات الاستفادة من الخدمات الحكومية وإنجازها إلكترونيًا.

وشهدت المحاضرة تفاعلًا من الحضور من خلال طرح عدد من الأسئلة والاستفسارات حول الخدمات الحكومية الرقمية والقنوات المتاحة وسبل الاستفادة منها، حيث قدم فريق الهيئة الإيضاحات اللازمة، إلى جانب شرح عملي حول كيفية استخدام الخدمات والمنصات الرقمية والخطوات اللازمة للاستفادة.

وفي ختام المحاضرة أعرب رئيس مجلس بلدي الشمالية الدكتور سيد شبر إبراهيم الوداعي عن خالص شكره وتقديره لهيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية ولفريق الهيئة المشارك في تقديم المحاضرة على ما تم تقديمه من معلومات قيّمة وإضاءات مهمة حول مبادرات التحول الرقمي والخدمات الحكومية الإلكترونية، مشيدًا بالتعاون البنّاء بين المجلس والهيئة.

وأكد أن تنظيم مثل هذه اللقاءات التوعوية يأتي انطلاقًا من حرص المجلس على تعزيز الوعي بالخدمات والحلول الرقمية والاستفادة منها عبر القنوات الحكومية المتاحة، وتعزيز التواصل مع الجهات الحكومية ذات العلاقة، بما يدعم مسيرة التحول الرقمي، ويسهم في تطوير بيئة العمل والارتقاء بمستوى الخدمات المقدمة للمواطنين والمقيمين.

بيت الأسرة للتمويل المتناهي الصغر يوقع إطار عمل مع شركة «أمان لحلول الامتثال»

بحضور أسامة بن صالح العلوي وزير التنمية الاجتماعية رئيس مجلس إدارة بيت الأسرة للتمويل المتناهي الصغر، والسيد سايمون مارتن القائم بأعمال سفير المملكة المتحدة الصديقة لدى مملكة البحرين، وقع بيت الأسرة إطار عمل مع شركة «أمان لحلول الامتثال»، لتطبيق نظام إلكتروني متطور للتحقق من بيانات العملاء ومطابقتها مع قوائم العقوبات المحلية والدولية، وذلك في إطار جهوده الرامية إلى تطوير منظومة الحوكمة والامتثال، وتعزيز كفاءة الإجراءات الرقابية، بما يتوافق مع المتطلبات التنظيمية والرقابية الصادرة عن مصرف البحرين المركزي. وقد وقع إطار العمل من جانب بيت الأسرة للتمويل المتناهي الصغر عادل عبدالملك الرئيس التنفيذي عضو مجلس إدارة بيت الأسرة، فيما وقعه من جانب شركة «أمان لحلول الامتثال» ديكون جونستون الرئيس التنفيذي للمجموعة. وبهذه المناسبة أكد وزير التنمية الاجتماعية رئيس مجلس إدارة بيت الأسرة للتمويل المتناهي الصغر أهمية مواصلة تطوير الأنظمة والإجراءات المؤسسية، وتعزيز تطبيق معايير الحوكمة والامتثال وإدارة المخاطر، بما يدعم استدامة عمل المؤسسة ويرسخ كفاءتها في تقديم خدمات التمويل المتناهي الصغر، بما يسهم في ترسيخ الثقة في الخدمات المالية المقدمة للمستفيدين. وأوضح أن بيت الأسرة يواصل العمل على تطوير خدماته وتعزيز قدراته المؤسسية، بما يواكب متطلبات القطاع المالي، ويسهم في توفير بيئة تمويلية آمنة ومستدامة، تدعم أهداف المؤسسة في تمكين الأسر البحرينية وأصحاب المشاريع الصغيرة ومتناهية الصغر اقتصادياً، وتوفير الفرص المناسبة لتطوير مشاريعهم وتعزيز مساهمتهم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

ويمتد إطار العمل مدة خمس سنوات، وقد جرى تطوير المنصة ومواءمتها مع المتطلبات التنظيمية في مملكة البحرين، بما يسهم في رفع كفاءة إجراءات الفحص والتحقق، وتعزيز دقة العمليات الرقابية، ودعم الالتزام بالتشريعات والأنظمة المعمول بها، وفقاً لأفضل الممارسات الدولية.

رئيس بلدي المحرق يسأل الثروة السمكية:

بـأي سـند تُحصـل مخالفـات طراريـد فرضـة المحـرق عبـر «بنفـت» شـخصي؟

استنكر رئيس مجلس المحرق البلدي ممثل الدائرة الرابعة عبدالعزيز النّعار، ما قال إنه قيام الإدارة العامة للثروة البحرية بالمجلس الأعلى للبيئة بتحصيل مبالغ المخالفات المترتبة على عدد من طراريد فرضة المحرق عبر رقم «بنفت» شخصي، متسائلًا عن السند النظامي والمالي الذي يجيز تحصيل مبالغ حكومية بهذه الطريقة.

وقال النّعار إن تحصيل المخالفات الحكومية يفترض أن يتم عبر القنوات الرسمية المعتمدة، وبما يتوافق مع الأنظمة والتعليمات المالية للدولة، بما يضمن توثيق عمليات التحصيل وحفظ حقوق الدولة والمواطن، ويحول دون أي التباس بشأن الجهة التي تتولى تسلم الأموال وآلية توريدها.

وأكد أن المسألة لا تتعلق بمخالفة بسيطة أو إجراء إداري عابر، وإنما بإجراء مالي يستوجب التوضيح، داعيًا الثروة السمكية إلى بيان الأساس الذي تستند إليه في طلب تحويل مبالغ المخالفات إلى رقم «بنفت» شخصي، وتحديد الجهة المسؤولة عن تسلم هذه الأموال وتوثيقها وتوريدها إلى الحسابات الحكومية المختصة.

وأوضح أن هذه التطورات تأتي في سياق مشكلة أوسع تتعلق بإدارة فرضة المحرق، بعدما قامت الثروة السمكية بمخالفة عدد من أصحاب الطراريد، رغم استخدامهم الفرضة منذ أكثر من 20 عامًا، والتزامهم بالأنظمة والقوانين، وانتظارهم تنظيم أوضاع الفرضة وإتاحة المجال لهم لتسجيل طراريدهم بصورة رسمية.

وأشار إلى أن فتح باب التسجيل اقتصر على عدد محدود من أصحاب الطراريد، قبل أن يُغلق أمام بقية أصحاب الطراريد، الأمر الذي وضعهم أمام إشكالية حقيقية، وخصوصًا أنهم لا يملكون في الوقت الحالي أماكن بديلة لإيواء طراريدهم.

وبيّن النّعار أنه سبق أن طرح هذا الملف خلال جلسة مجلس المحرق البلدي السابقة، وأثار عددًا من النقاط المتعلقة بوضع الفرضة، من بينها وجود طراريد مخالفة من حيث النظافة أو مواقع الوقوف، إلى جانب الحاجة إلى تنظيم أرقام الطراريد وبيانات أصحابها بصورة واضحة ودقيقة.

وأضاف أن من بين الملفات التي تستوجب المعالجة وجود أرض قامت الثروة السمكية بتأجيرها منذ فترة طويلة لأحد المستثمرين، إلا أنها لم تُستغل حتى الآن، ولا تزال محاصرة من دون استفادة فعلية منها، رغم الحاجة إلى المساحات والخدمات التي يمكن أن تسهم في تنظيم أوضاع الفرضة.

وشدد رئيس مجلس المحرق البلدي على أن معالجة أوضاع فرضة المحرق يجب أن تقوم على تطبيق الأنظمة بعدالة، ووفق تنظيم واضح، مع الالتزام بالقنوات المالية الرسمية والشفافة، وعدم وضع أصحاب الطراريد أمام أمر واقع من دون توفير البدائل أو توضيح آليات التسجيل والتحصيل.

وطالب النّعار وزارة شؤون البلديات والزراعة والجهات المختصة بفتح تحقيق إداري ومالي بشأن آلية تحصيل هذه المخالفات، وبيان الأساس النظامي لتسلمها عبر رقم «بنفت» شخصي، إلى جانب مراجعة الإجراءات المتخذة بحق أصحاب الطراريد، والعمل على وضع حل شامل لأوضاعهم.

وأكد في ختام تصريحه أن فرض النظام لا يعني إغفال حقوق الناس، وأن تنظيم فرضة المحرق ينبغي أن يتم بصورة عادلة وشفافة، بما يحفظ هيبة القانون والمال العام، وفي الوقت ذاته يصون حقوق أصحاب الطراريد الذين ارتبطوا بالفرضة عقودا.